نظرية المرور البرئ للسفن بين السيادة الوطنية وحرية الملاحة دراسة شاملة للأبعاد الدولية والمدنية والجنائية

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي في القانون

اهداء

الى روح امي وابي الطاهره

اللهم اغفر لهما وارحمهما كما رباني صغيرا

التقديم

يعد نظام المرور البرئ للسفن في المياه الإقليمية أحد أكثر الأنظمة القانونية تعقيداً وحساسية في القانون الدولي المعاصر، حيث يمثل نقطة الالتقاء الحرجة بين مبدأ سيادة الدولة الساحلية على مياهها الإقليمية من جهة، ومبدأ حرية الملاحة للمجتمع الدولي من جهة أخرى. إن هذا التوازن الدقيق لم يعد مجرد مسألة دبلوماسية أو سياسية، بل تحول إلى إشكالية قانونية متعددة الأوجه تمس صميم القوانين الداخلية للدول، سواء على المستوى المدني فيما يتعلق بالتعويضات عن الأضرار البيئية والتصادمات، أو على المستوى الجنائي فيما يختص باختصاص الدولة الساحلية في ملاحقة كابتن السفينة وطاقمها لجرائم ارتكبت أثناء العبور.

يأتي هذا الكتاب ليقدم غوصاً غير مسبوق في أعماق نظرية المرور البرئ، متجاوزاً التحليل التقليدي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، إلى التشريح الدقيق لتفاعل القواعد الدولية مع التشريعات الجنائية

والمدنية الداخلية. لقد سعيت فيه إلى تفكيك مفهوم البراءة في المرور، ومتى تتحول السفينة المارة من كيان محمي دولياً إلى هدف للمساءلة المحلية، مع استعراض موسع للاجتهادات القضائية الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار والمحاكم الوطنية. إن الهدف من هذا المؤلف الأكاديمي المتقدم هو تقديم مرجعية شاملة للمحاميين المتخصصين في النزاعات البحرية، وللقضاة، وصناع السياسات، تمكنهم من فهم التداخل المعقد بين الحصانة الوظيفية للمرور وسلطة العقاب المحلية.

إن هذا العمل موجه للمتخصصين في القانون الدولي وقانون البحار والقانون الجنائي البحري، الذين يبحثون عن إجابات دقيقة حول حدود سلطة الدولة في اعتراض السفن الأجنبية ومقاضاتها. أرجو أن يكون هذا الكتاب إضافة نوعية للمكتبة القانونية العربية، تساهم في ترسيخ فهم دقيق لنظام المرور البرئ في ظل التحديات الأمنية والبيئية المعاصرة.

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الفصل الأول

الإطار الفلسفي والتاريخي للمرور البرئ بين الانغلاق والانفتاح

نستهل البحث في هذا الفصل بالمناقشة التاريخية العميقة لتطور مفهوم المياه الإقليمية وحق المرور فيها، من مبدأ حرية البحار لغروتيوس إلى مبدأ السيادة المطلقة لسيلدن.

نناقش التطور التاريخي لنظرية المرور البرئ من العرف الدولي إلى التقنين في اتفاقيات جنيف 1958 واتفاقية الأمم المتحدة 1982.

نحلل التوتر الفلسفي بين حق الدولة في حماية أمنها القومي وسواحلها، وحق المجتمع الدولي في التواصل التجاري والملاحي الحر.

نبحث في التمييز الجوهري بين المرور البرئ في المياه الإقليمية ومرور العبور في المضايق الدولية، والاختلاف الجذري في النظام القانوني لكل منهما.

نستعرض تطور مفهوم البراءة تاريخياً، وكيف انتقل من معيار ذاتي يعتمد على نية كابتن السفينة إلى معيار موضوعي يعتمد على سلوك السفينة الفعلي.

نؤصل للعلاقة بين المرور البرئ والمصالح الاقتصادية للدولة الساحلية، وكيف توازن الاتفاقية بين الحق في الثروات السمكية والنفطية وحق العبور.

الفصل الثاني

تعريف المرور البرئ ومعايير البراءة في اتفاقية 1982

نخصص هذا الفصل للتحليل النصي الدقيق للمواد من 17 إلى 26 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

نحلل تعريف المرور بأنه يجب أن يكون مستمراً وسريعاً، والاستثناءات المسموح بها للتوقف والرسو المرتبط بالملاحة العادية أو بسبب قوة قاهرة.

نناقش المعيار الموضوعي لفقدان صفة البراءة وفقاً للمادة 19، والسرد الحصري للأنشطة التي تعتبر مضرة بأمن الدولة الساحلية.

نبحث في الأنشطة المحظورة مثل تمارين الأسلحة، وجمع المعلومات الاستخباراتية، والإطلاق والاستقبال للطائرات، والتلوث العمد.

نستعرض إشكالية النوايا الخفية، وهل يكفي الشك في نية السفينة لفقدان صفة البراءة أم يجب وقوع فعل مادي ملموس.

نصوغ المعايير الدقيقة لتقدير الضرر الذي يفقد المرور بريئته، والفرق بين المخالفة البسيطة للنظم المحلية والأنشطة المهددة للأمن.

الفصل الثالث

سلطة الدولة الساحلية في تنظيم المرور البرئ وحدودها

ننتقل في هذا الفصل إلى تحليل نطاق السلطة التشريعية والتنظيمية للدولة الساحلية وفقاً للمادة 21 من الاتفاقية.

نحلل المجالات المسموح للدولة بتنظيمها فيها، مثل سلامة الملاحة، وحماية المنشآت البترولية، ومنع الصيد، والحفاظ على البيئة البحرية.

نناقش القيود المفروضة على هذه السلطة، خاصة حظر فرض متطلبات تعوق ممارسة حق المرور البرئ أو تميز بين سفن دول معينة.

نبحث في إشكالية تصميم مسارات الملاحة وأنظمة فصل الحركة، ودور المنظمة البحرية الدولية في

اعتمادها.

نستعرض الخلافات الدولية حول حق الدولة في اشتراط إذن مسبق أو إشعار لعبور سفن حربية أو سفن نووية، والاجتهادات المقارنة في هذا الشأن.

نقدم تحليلاً نقدياً للإفراط في التنظيم المحلي الذي قد يتحول إلى عائق مقنع أمام حرية الملاحة الدولية.

الفصل الرابع

الجانب الجنائي للمرور البرئ اختصاص الدولة الساحلية في الملاحقة الجزائية

يعد هذا الفصل من أهم فصول الكتاب، حيث يغوص في التداخل بين الحصانة الدولية للمسؤولية الجنائية وسلطة العقاب المحلية.

نحلل المادة 27 من اتفاقية 1982 التي تقيد الاختصاص

الجنائي للدولة الساحلية على متن السفينة الأجنبية المارة مروراً بريئاً.

نناقش الشروط الأربعة لممارسة الاختصاص الجنائي: امتداد آثار الجريمة إلى الشاطئ، أو الإخلال بأمن البلد، أو طلب المساعدة من كابتن السفينة، أو مكافحة الاتجار بالمخدرات.

نبحث في مفهوم آثار الجريمة وتفسيره الضيق مقابل التفسير الموسع في الاجتهادات القضائية الوطنية.

نستعرض حالة توقف السفينة أو رسوها خارج إطار المرور البرئ، وكيف يسقط القيد عن الاختصاص الجنائي وتصبح السفينة خاضعة للقانون المحلي كاملاً.

نصوغ الدفوع الجنائية المستندة إلى انتهاك قواعد المرور البرئ لإسقاط الاختصاص القضائي المحلي أو بطلان إجراءات القبض والتفتيش.

الفصل الخامس

المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المرور البرئ

نركز في هذا الفصل على الجانب المدني والتعويضي عند حدوث تصادمات أو تلوث أو أضرار أخرى أثناء المرور البرئ.

نحلل قواعد الاختصاص القضائي المدني في المنازعات الناشئة عن مرور بريء، ومدى جواز توقيع الحجز التحفظي على السفينة المارة.

نناقش الاتفاقيات الدولية المنظمة للمسؤولية المدنية عن التلوث النفطي وتطبيقها على سفن المرور البرئ.

نبحث في إشكالية تنفيذ الأحكام المدنية الصادرة ضد سفن أجنبية تمر مروراً بريئاً، والضمانات الدولية لحماية حركة التجارة من التعطيل.

نستعرض دور التأمين البحري الإلزامي كشروط للمرور

البرئ في بعض التشريعات المحلية، ومدى توافق ذلك مع الاتفاقية الدولية.

نقدم معايير لتقدير التعويضات في حالات التلوث البيئي الناتج عن إهمال سفينة في حالة مرور بريء، ومسؤولية الدولة الساحلية عن التسهيل.

الفصل السادس

المرور البرئ للسفن الحربية والغواصات إشكاليات الأمن والحصانة

نخصص هذا الفصل للنزاع القانوني المستمر حول تطبيق نظام المرور البرئ على السفن الحربية.

نحلل الجدل الفقهي حول ما إذا كانت السفن الحربية تتمتع بحق المرور البرئ تلقائياً أم تحتاج إلى إذن مسبق، وموقف الدول الكبرى من هذا الشرط.

نناقش وضع الغواصات واشتراط الإبحار على السطح ورفع العلم كشرط لاعتبار مرورها بريئاً وفقاً للمادة 20.

نبحث في مفهوم الحصانة السيادية للسفن الحربية، وكيف تحميها من الولاية القضائية المدنية والجنائية للدولة الساحلية حتى في حال فقدان البراءة.

نستعرض الإجراءات المسموح للدولة الساحلية باتخاذها تجاه سفينة حربية تفقد صفة البراءة، من طلب المغادرة إلى استخدام القوة كحل أخير.

نصوغ البروتوكولات القانونية للتعامل مع الحوادث البحرية التي تتضمن سفناً حربية في المياه الإقليمية دون تصعيد دبلوماسي.

الفصل السابع

فقدان صفة البراءة والإجراءات القسرية المسموح بها

نبحث في هذا الفصل في اللحظة الحرجة التي تتحول فيها السفينة من محمية إلى مستهدفة بإجراءات قسرية.

نحلل سلطات الدولة الساحلية في اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع مرور غير بريء، وفقاً للمادة 25 من الاتفاقية.

نناقش مبدأ التناسب في استخدام القوة، ومتى يجوز للسفن الحرس الساحلي استخدام القوة المسلحة لوقف سفينة مشتبه بها.

نبحث في إجراءات التفتيش والاعتقال على متن السفينة أثناء الحركة، والضمانات الإجرائية لحقوق طاقم السفينة.

نستعرض الاجتهادات الدولية حول المطاردة الساخنة وعلاقتها بفقدان صفة البراءة في المياه الإقليمية.

نصوغ المعايير الإجرائية لتوثيق فقدان البراءة لضمان

صحة الإجراءات القسرية أمام المحاكم الدولية لاحقاً.

الفصل الثامن

حماية البيئة البحرية كحد لبراءة المرور

ننتقل في هذا الفصل إلى البعد البيئي الحديث الذي أعاد تشكيل مفهوم البراءة في ضوء الاتفاقيات البيئية الدولية.

نحلل كيف أن انتهاك المعايير الدولية لمنع التلوث يمكن أن يعتبر فعلاً يفقد المرور صفته البريئة.

نناقش سلطات الدولة الساحلية في تفتيش السفن المشتبه في تسببها بتلوث جسيم أثناء مرورها، وشروط ممارسة هذه السلطة.

نبحث في التوازن بين حرية الملاحة وضرورة الحماية البيئية القصوى في المناطق البحرية الحساسة.

نستعرض قضايا دولية شهيرة حيث تم احتجاز سفن بحجة التهديد البيئي، وتحليل مشروعية هذه الإجراءات قانونياً.

نقدم رؤية مستقبلية لتشديد معايير البراءة البيئية في ظل أزمة المناخ وذوبان الجليد وفتح ممرات ملاحية جديدة.

الفصل التاسع

المرور البرئ في المضايق الدولية والمياه الأرخبيلية مقارنة تحليلية

نخصص هذا الفصل للتمييز الدقيق بين المرور البرئ العادي ونظام مرور العبور في المضايق المستخدمة للملاحة الدولية.

نحلل الفروق الجوهرية في الحقوق والواجبات، حيث لا

يحق للدولة الساحلية تعليق مرور العبور في المضايق بخلاف المرور البرئ.

نناقش وضع المياه الأرخبيلية ونظام الممرات البحرية الأرخبيلية، وكيفية تطبيق مفاهيم البراءة فيها.

نبحث في التطبيقات العملية في مضائق استراتيجية مثل هرمز وباب المندب ومضيق ملقا، والتحديات الأمنية والقانونية فيها.

نستعرض تأثير النزاعات الإقليمية على تفسير قواعد المرور البرئ ومرور العبور في هذه المناطق الحساسة.

نصوغ أدلة عملية للملاحين والشركات البحرية للتعامل مع الأنظمة المختلفة في المضايق والمياه الإقليمية العادية.

الفصل العاشر

التحديات المعاصرة للأمن البحري وتأثيرها على المرور البرئ

نواكب العصر الحديث ونتناول كيف أعادت تهديدات الإرهاب البحري والقرصنة تعريف مفهوم الأنشطة المضرة بالأمن.

نحلل مدى جواز اعتبار نقل مواد خطرة أو أسلحة دمار شامل كفعال يفقد المرور بريئته حتى دون استخدام السلاح.

نناقش مبادرات الأمن البحري مثل مبادرة أمن الحاويات ومدى توافقها مع قواعد المرور البرئ وعدم عرقلة الملاحة.

نبحث في ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر البحر، وكيف تتعامل الدول الساحلية مع سفن المهاجرين المارة مروراً بريئاً ظاهرياً.

نستعرض دور التكنولوجيا الحديثة في مراقبة المرور

البرئ وكشف الأنشطة غير البريئة.

نطرح رؤية لتطوير الإطار القانوني لمواجهة التهديدات الهجينة دون المساس بجوهر حرية الملاحة الدولية.

الفصل الحادي عشر

الاختصاص القضائي والنزاعات حول المرور البرئ آليات التسوية

نركز في هذا الفصل على الجانب الإجرائي لحل النزاعات الناشئة عن تفسير وتطبيق قواعد المرور البرئ.

نحلل آلية تسوية المنازعات بموجب الجزء الخامس عشر من اتفاقية 1982، واختيار المحكمة الدولية لقانون البحار أو التحكيم.

نناقش سرعة الإجراءات في قضايا الإفراج عن السفن

والأطقم المحتجزة، كأحد الضمانات الهامة لحرية الملاحة.

نبحث في دور المحاكم الوطنية في تفسير القواعد الدولية، وإشكالية تضارب الاجتهادات بين الدول الساحلية ودول العلم.

نستعرض سوابق قضائية دولية بارزة وتحليل حيثياتها القانونية.

نصوغ استراتيجيات الدفاع القانوني للدول والشركات في منازعات المرور البرئ أمام المحاكم الدولية.

الفصل الثاني عشر

العلاقة بين قانون البحار والقوانين الداخلية في مسائل المرور

نبحث في هذا الفصل في كيفية دمج قواعد المرور

البرئ في التشريعات الوطنية للدول العربية والعالمية.

نحلل نماذج من قوانين الملاحة البحرية الوطنية، ومدى توافقها مع التزامات الدولة بموجب الاتفاقية الدولية.

نناقش إشكالية التجريم الداخلي لأنشطة قد لا تكون محظورة دولياً بشكل صريح، وتأثير ذلك على يقين القانون للملاحين.

نبحث في سلطة القضاة الوطنيين في تطبيق الاتفاقية الدولية مباشرة أم انتظار تحويلها إلى قانون داخلي.

نستعرض دور النيابة العامة البحرية وحدود تحركها ضد السفن الأجنبية في ضوء قيود الاتفاقية.

نقدم مقترحات لتوحيد النصوص الداخلية المنظمة للمرور البرئ لتقليل مخاطر النزاع الدولي.

الفصل الثالث عشر

دراسات حالة تطبيقية في القضايا المدنية والجنائية البحرية

نخصص هذا الفصل لسرد وتحليل حالات واقعية معقدة جمعت بين عناصر المرور البرئ والمسؤولية المدنية والجنائية.

نحلل حالات تصادم بين سفينة تجارية مارة مروراً بريئاً وسفينة صيد محلية، وتحديد الاختصاص والتعويضات.

نناقش قضايا ضبط مخدرات على متن سفن أجنبية في المياه الإقليمية، وجدلية إثبات فقدان البراءة قبل التدخل.

نبحث في كوارث التلوث النفطي الناتجة عن حوادث ملاحية لسفن عابرة، ومسؤولية الدولة الساحلية في التدخل السريع.

نستعرض قضايا عمالة غير شرعية وهروب بحارة من سفن مارة، والإجراءات القانونية للتعامل معهم.

نقدم دروساً مستفادة من كل حالة لصياغة سياسات بحرية وقانونية أكثر فعالية.

الفصل الرابع عشر

مستقبل نظام المرور البرئ في ظل التغيرات الجيوسياسية والمناخية

نطرح في هذا الفصل رؤية مستقبلية لتطور مفهوم المرور البرئ في العقود القادمة.

نناقش تأثير ذوبان الجليد في القطب الشمالي وفتح ممرات ملاحية جديدة على تطبيق قواعد المرور البرئ والسيادة.

نبحث في تأثير صعود القوى البحرية الجديدة وتغير موازين القوى على تفسير قواعد الأمن والمرور.

نناقش احتمالية تطوير بروتوكولات إضافية للاتفاقية لمواجهة التهديدات السيبرانية ضد السفن المارة.

نستعرض دور الذكاء الاصطناعي والسفن ذاتية القيادة في إعادة تعريف مفهوم الطاقم والقائد في سياق المرور البرئ.

نؤكد على ضرورة الحفاظ على التوازن التاريخي بين السيادة والحرية رغم كل التحديات المستجدة.

الفصل الخامس عشر

نحو ميثاق عربي موحد لتنظيم المرور البرئ وحماية المصالح الساحلية

نختتم الكتاب بطرح مبادرة عملية للدول العربية لتوحيد رؤيتها التنظيمية للمرور البرئ.

نقترح مشروع نموذجي لقانون بحري عربي موحد

ينظم المرور البرئ بما يتوافق مع الاتفاقية الدولية ويحمي المصالح الوطنية.

نناقش فكرة إنشاء محكمة بحرية عربية متخصصة للفصل في منازعات المرور البرئ بين الدول العربية والسفن الأجنبية.

نطرح ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي في خفر السواحل وتبادل المعلومات لضمان أمن المرور دون عرقلة التجارة.

نختتم بدعوة لتعزيز الكفاءات القانونية العربية المتخصصة في قانون البحار لتكون فاعلة في صياغة المستقبل البحري.

نؤكد على أن البحر رابط حضاري وليس حاجزاً، وأن نظام المرور البرئ هو الضامن لهذا الدور الحضاري في إطار من السيادة والاحترام المتبادل.

الختام

إن الرحلة المعمقة في نظرية المرور البرئ للسفن تؤكد أن هذا النظام ليس مجرد قواعد فنية للملاحة، بل هو مرآة تعكس التوازن الدقيق بين السيادة الوطنية والتعاون الدولي. لقد حاولنا في هذا الكتاب أن نقدم تحليلاً شاملاً يربط بين القواعد الدولية الجافة والتطبيقات الجنائية والمدنية الحية، مسلطين الضوء على الثغرات والتحديات التي تواجه التطبيق العملي.

إن فهم أبعاد المرور البرئ يتطلب عقلية قانونية مرنة تستوعب تعقيدات البيئة البحرية الحديثة، من التهديدات الأمنية إلى الكوارث البيئية. نأمل أن يكون هذا الكتاب مرجعاً أساسياً يساهم في تطوير التشريع البحري العربي، ويدعم المحامين والقضاة في الدفاع عن الحقوق الوطنية مع احترام الالتزامات الدولية.

إن المستقبل البحري يحمل تحديات جساماً، ويتطلب استعداداً قانونياً وفقهياً راسخاً، وهذا الكتاب محاولة متواضعة للمساهمة في بناء هذا الصرح القانوني

المتين.

المراجع

القوانين والاتفاقيات الدولية

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982

اتفاقية جنيف لعام 1958 بشأن البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة

الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن

الاتفاقيات الدولية المتعلقة بسلامة الحياة في البحر

قوانين الملاحة البحرية في الدول العربية

قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية البحرية

قانون البحار للدكتور محمد طلعت الغنيمي

شرح اتفاقية قانون البحار للدكتور أحمد أبو الوفا

القانون الدولي العام للدكتور محمد حافظ غانم

الوسيط في شرح القانون المدني لعبد الرزاق السنهوري

ا

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

حقوق الملكيه محفوظه للمؤلف